

اندونيسيا تبدي رغبتها شراء النفط والغاز اليمني



قاسم الشاوش

«، بحث وزير النفط والمعادن احمد عبدالله دارس خلال لقائه امس بصنعاء مدير شركة لاروس المحدودة الاندونيسية كهوريم مورياتنوسى عددا من المجالات اهمها رغبة الشركة في الاستثمار في بلادنا وشراء النفط والغاز وتسويق النفط الخام وكذا الاستثمار في مجال الخدمات والاستكشاف والإنتاج.

وفي اللقاء تطرق وزير النفط المعادن إلى فرص الاستثمارية المتاحة والتسهيلات التي تقدمها بلادنا للشركات العاملة في مجال النفط والغاز والمعادن والخدمات ، مؤكدا حرص الحكومة على توفير الرعاية والدعم الكامل للشركات المستثمرة في مجال البترول

، وان القيادة السياسية تولي رعاية ودعم خاص لهذا القطاع الحيوي والهام وذلك تجسيدا لتطلعات وطموحات الشعب اليمني ولما يعكس ايجابا على الاستثمار وزارة الخدمة المدنية والتأمينات استمرار وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في تسجيل المتخرجين بغرض التوظيف في الاجهزة الحكومية رغم حدوث تغير جوهرى في السياسة الحكومية التي كانت وفقا لتزعم الحكومة بتوظيفهم وذلك منذ عام 1995م.

تضاعف عدد الخريجين المسجلين للحصول على وظائف حكومية ثمان مرات



خاص

قدر تقرير رسمي ارتفاع أعداد المسجلين في وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها في المحافظات من خريجي الجامعات والتعليم المهني والفني للحصول على وظائف حكومية في العام 2011م إلى 223 ألفا و900 فرد، بما يوازي ثمانية أضعاف العدد المسجل عام 2003م.

وشكك التقرير الصادر مؤخرا عن المجلس الاعلى لتخطيط التعليم - والذي حصلت «الثورة» على نسخة منه في إمكانية الاستدلال من هذه البيانات للمسجلين في الخدمة المدنية للحصول على فرص عمل كأحد المؤشرات الرقمية على واقع البطالة في أوساط المتخرجين.. وأرجع السبب في ذلك إلى أن من المتخرجين من يسجل للحصول على وظيفة حكومية مع انه قد حصل على وظيفة في القطاع الخاص، وكذا فإن منهم من حصل على وظيفة حكومية أو مرتب بدون وظيفة خلال العام الماضي ضمن قرار توظيف نحو 60 ألف من الخريجين. وانتقد التقرير انتشار الاعتقاد بمبدأ «مشاعية الوظيفة الحكومية في اليمن».

على أنها افضل ضمانا في المرتب التقاعدي من أي وظائف أخرى من ناحية، وبعضهم يرون أن بالإمكان الجمع بين وظيفتين الخاصة والحكومية ، طالما انه يمكن - بطريقة ما- الحصول على جزء من مرتب الوظيفة الحكومية بدون عمل فعلي.

حيث يسجل حتى المتخرجون الذين لا يحتاجون فعليا لوظائف، باعتبار أن الوظيفة الحكومية (كمرتب وليس كوظيفة شاغرة) تمثل مصدرا للإعاشة الاجتماعية. ولفت التقرير الخاص بمؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2010/2011م إلى أن عددا من المسجلين أيضا لديهم وظائف في القطاع الخاص، غير أنهم ينظرون إلى الوظيفة الحكومية

في دراسة تنشرها «الثورة» : انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل ..ومحدودية تواجدها في مواقع قيادية

في دراسة تنشرها «الثورة» :

انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل ..ومحدودية تواجدها في مواقع قيادية



من الموظفين المستوفين للمستوى اللازم للسوق.

وأستنتجت الدراسة استمرار فجوة النوع الاجتماعي في التوظيف الحكومي، حيث أن نسبة الموظفات النساء تتراوح ما بين 37% في احسن الوزارات حاليا و5% في اسوأها.

حيث سجلت البيانات فيما يخص مستوى التوظيف في وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعات العام والمختلط انخفاض نسبة مساهمة المرأة من 1.5% مقابل 6.5% للذكور عام 2005م إلى 1.4% مقابل 6.8% للذكور عام 2010م، وهو ما يظهر الفجوة الواضحة بين الجنسين كما تقول الدراسة.

وأوضحت ان تعيين النساء اليمنيات في مواقع عليا لصناعة القرار لا يتناسب مطلقا مع حجم تواجدهن ضمن الكادر الوظيفي عموما في الوزارات، حيث ان نسبة النساء المعينيات في مواقع قيادية لاتزال محدودة وتتراوح بين 3-1% فقط.

القضايا ذات التأثير السلبي على وضع المرأة ومعاناتها من الفقر.. وأوضحت ان نسبة اليمنيات العاطلات عن العمل ارتفعت من حوالي 4% 64% مقابل 11.9% للذكور مقابل 87.95% للذكور عام 2005م إلى 12.36% مقابل 87.64% للذكور عام 2010م.

وأفادت دراسة تقييمية لمستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006-2010م - حصلت عليها «الثورة» بأن حجم قوة العمل النسائية في اليمن 15 سنة فأكتر ارتفعت بالمقابل بشكل ملحوظ من حوالي 595.811 عاملة الى 654.975 عاملة في نفس الفترة.

وأكدت الدراسة التي أعدها اللجنة الوطنية للمرأة وعرضتها في الاجتماع التاسع للمجلس الاعلى للمرأة الذي عقد مؤخرا برئاسة رئيس الوزراء محمد سالم باسندومة، ان قضية المتطل عن العمل في صفوف الاناث من

بهادر يدعو إلى تطوير مهنة المحاسبة وتلبية احتياجات سوق العمل

القانونيين على موازلة المهنة واستيعابهم بسوق العمل.

إلى ذلك أكد كل من أمين الشامي رئيس جمعية المحاسبين القانونيين وأحمد عبد الكريم مدير عام المحاسبة القانونية بوزارة الصناعة والتجارة أن هناك تزايداً مستمراً لعدد المتقدمين لامتحانات السنوية لإجازة المحاسبة القانوني وفقاً للقانون رقم 26 لسنة 99م والمنظم لمهنة المحاسبة والذي بدأت العمل به جمعية المحاسبين القانونيين منذ اربع سنوات وقد شهدت السنوات الاخيرة تزايداً كبيراً لعدد المتقدمين لامتحانات بالإضافة إلى الشروط التي تفرضها وزارة الصناعة للحصول على اجازة محاسبة قانونية لإصدار رخصة موازلة المهنة من قبل الوزارة.

الجدير بالذكر أن نسبة النجاح المتوقعة تتراوح ما بين « 30-40% » وهي نسبة معقولة مقارنة بالجمعيات المماثلة بالدول العربية التي تتراوح نسبة النجاح ما بين 7-6% الأمر الذي يؤكد زيادة الطلب على مهنة المحاسبة القانونية في السوق المحلية.

استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي



عمل مشروع وثيقة الاستراتيجية وبرنامجه. وأشار مدير عام تنمية الصادرات إلى حرص على أن تغطي وثيقة مشروع الاستراتيجية مجمل القطاع التصديري بمحاوره المختلفة؛ الزراعي والسعي المنافسين الذين تقدموا بالمنافسة.

منقول العطاءات غير المستوفية للشروط اعلاه. سيتم فتح المظاريف خلال ٢٠ يوماً من تاريخ أول إعلان الساعة الحادية عشرة صباحاً. سيتم ايقاف بيع المظاريف بعد ٢٥ يوماً من تاريخ أول إعلان.

أكد المهندس اقبال ياسين بهادر وكيل وزارة الصناعة والتجارة على أهمية تأهيل المحاسبين القانونيين لرفع سوق العمل المحلي في ظل تزايد الطلب على مهنة المحاسبة من قبل الشركات الخاصة والعامه جاء ذلك خلال تشيئة أمس لدورة الامتحانات السنوية التي تنظمها جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين للحصول على اجازة محاسب قانوني بتفويض واشرف وزارة الصناعة والتجارة وتستمر لمدة ثلاثة ايام وبلغ عدد المتقدمين لهذا العام 162 محاسباً قانونياً. وأشاد بهادر بدور جمعية المحاسبين القانونيين والإدارة القانونية بوزارة الصناعة والتجارة في مجال تطوير مهنة المحاسبة القانونية التي كان سوق العمل المحلي يفتقر إليها قبل وجود جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين والتي أصبحت خلال فترة قصيرة من المؤسسات الانتاجية للكوادر المهنية في مجال المحاسبة خصوصاً وان الامتحانات السنوية التي تقوم بها الجمعية أصبحت مقياساً لمعرفة قدرات المحاسبين

المحاسبين والتمتع بالفرص الاستثمارية المتاحة والتسهيلات التي تقدمها بلادنا للشركات العاملة في مجال النفط والغاز والمعادن والخدمات ، مؤكدا حرص الحكومة على توفير الرعاية والدعم الكامل للشركات المستثمرة في مجال البترول

، وان القيادة السياسية تولي رعاية ودعم خاص لهذا القطاع الحيوي والهام وذلك تجسيدا لتطلعات وطموحات الشعب اليمني ولما يعكس ايجابا على الاستثمار وزارة الخدمة المدنية والتأمينات استمرار وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في تسجيل المتخرجين بغرض التوظيف في الاجهزة الحكومية رغم حدوث تغير جوهرى في السياسة الحكومية التي كانت وفقا لتزعم الحكومة بتوظيفهم وذلك منذ عام 1995م.

حيث يسجل حتى المتخرجون الذين لا يحتاجون فعليا لوظائف، باعتبار أن الوظيفة الحكومية (كمرتب وليس كوظيفة شاغرة) تمثل مصدرا للإعاشة الاجتماعية. ولفت التقرير الخاص بمؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2010/2011م إلى أن عددا من المسجلين أيضا لديهم وظائف في القطاع الخاص، غير أنهم ينظرون إلى الوظيفة الحكومية

في دراسة تنشرها «الثورة» : انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل ..ومحدودية تواجدها في مواقع قيادية

وأستنتجت الدراسة استمرار فجوة النوع الاجتماعي في التوظيف الحكومي، حيث أن نسبة الموظفات النساء تتراوح ما بين 37% في احسن الوزارات حاليا و5% في اسوأها.

حيث سجلت البيانات فيما يخص مستوى التوظيف في وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعات العام والمختلط انخفاض نسبة مساهمة المرأة من 1.5% مقابل 6.5% للذكور عام 2005م إلى 1.4% مقابل 6.8% للذكور عام 2010م، وهو ما يظهر الفجوة الواضحة بين الجنسين كما تقول الدراسة.

وأوضحت ان تعيين النساء اليمنيات في مواقع عليا لصناعة القرار لا يتناسب مطلقا مع حجم تواجدهن ضمن الكادر الوظيفي عموما في الوزارات، حيث ان نسبة النساء المعينيات في مواقع قيادية لاتزال محدودة وتتراوح بين 3-1% فقط.

مناقصات من المجلس المحلي بمديرية الوحدة

يعلن المجلس المحلي بمديرية الوحدة بأمانة العاصمة عن طرح المناقصات العامة لعام ٢٠١٣م للمشاركة التالية :

رقم المناقصة	اسم المشروع	قيمة الضمان	رسوم العطاء	التصنيف
١	تأهيل وتحسين أحياء المديرية	٣.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠	رابعة فما فوق
٢	تحسين وتأهيل حديقة الوحدة	٦٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠	غير مشروع

١- يمكن الحصول على وثائق المناقصات من ادارة المشتريات بديوان المديرية نظير مبلغ لا يرد كما هو محدد اعلاه. ٢- تقديم العطاءات في مفروض مغلقة ومختوم بالشمع الاحمر مكتوب عليه اسم مقدم العطاء واسم المشروع معياً بصورة كاملة حسب الشروط المبينة في الوثائق الخاصة بالعطاء ويمنع اضافة أو تعديل أو حذف أو كشط أو مسو في العطاء وعلى المناقص التوقيع والختم على كل صفحة من وثائق العطاء، يرفق داخل المظروف الوثائق التالية : ضمان بنكي بالريال غير مشروع وغير قابل للإلغاء بمبلغ مقطوع كما هو محدد قرين كل مشروع صالح لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع. صورة من البطاقة الضريبية + شهادة تسجيل ضريبة المبيعات سارية المفعول. صورة من البطاقة الزكوية + البطاقة التأمينية + السجل التجاري سارية المفعول.

إفراغ 37 ألف حاوية سلع متنوعة بميناء عدن



عدن/سبأ رست في ميناء الحاويات بعدن أمس واحدة من كبرى سفن الحاويات الألمانية كوتا حملة بألفين و500 حاوية مختلفة الأحجام من مختلف البضائع الاستهلاكية ومعدات وبضائع متنوعة. وأفادت إحصائية النشاط الملاحي الدولي الصادرة عن ميناء عدن لـ (سبأ) أن السفينة الألمانية أفرغت 570 حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي بالإضافة إلى معدات فنية مخصصة للمشاريع التنموية والخدماتية الجاري تنفيذها في مدينة عدن. يشار إلى أن ميناء الحاويات بعدن استقبل خلال ابريل الماضي 47 سفينة من مختلف الجنسيات أفرغت نحو 37 ألف حاوية من المواد الاستهلاكية والمعدات الفنية.